الأمم المتحدة

A/C.2/57/SR.21

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
10 December 2004
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الحادية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد سوازو ..... (هندوراس)

ثم: السيد بن ملوك (نائب الرئيس) .....(المغرب)

ثم: السيد سوازو ..... (هندوراس)

المحتويات

البند ٨٩ من جدول الأعمال: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) (تابع)

البند ٩٢ من جدول الأعمال: التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-67027 (A)

0267027

البند ٨٩ من جدول الأعمال: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) (تابع) (A/57/137 و 211)

١ - **السيد جالانغو** (كينيا): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وفي التقرير المتعلق بهذا البند (A/57/211)، لاحظ الأمين العام أنه كان هناك تفاوت في مدى التقدم المحرز بشأن بلوغ أهداف عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر والأهداف الإنمائية للألفية.

٢ - وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تضم أعلى نسبة من السكان الذين يعيشون في فقر مدقع، وهذه النسبة مستمرة في الزيادة. وثمة تعقد لهذه المشكلة من جراء وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا وسائر الأمراض المعدية، مما يطرد انتشاره باستمرار في كافة أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك، فإن النزوح من الريف قد أدى إلى سرعة نمو الأحياء المتخلفة، وبالتالي، إلى زيادة عدد سكان هذه الأحياء في البلدان النامية.

٣ - وإعلان الألفية قد حدد أهدافا نبيلة للقضاء على الفقر وتحسين مستويات المعيشة. وليس من المحتمل، مع هذا، أن تتحقق تلك الأهداف في إطار استمرار الاتجاه الحالي. وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ينبغي لها أن تضطلع بنمو اقتصادي مستمر من أجل بلوغ نتائج ملموسة في هذا المجال، وثمة أهداف كثيرة تتوقف على مدى تقدم عوامل أخرى، من قبيل العمر المتوقع والقيد بالمدارس ومعدل وفيات الأطفال. وفي حالة عدم تحسن هذه العوامل والفشل في احتواء وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإن الثغرة القائمة بين المنطقة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وبقية العالم سوف تستمر في الاتساع. ومن حُسن الحظ، أن القارة الأفريقية تضم موارد طبيعية وفيرة. وهذا هو السبب في إمكانية عكس هذا الاتجاه، وذلك بقيام الحكومات الأفريقية بإعادة تأكيد إرادتها السياسية والتزامها برشاد الحكم وبمكافحة الفقر وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٤ - ومن شأن مكافحة الفقر أن تعتمد على تعبئة موارد إضافية حتى تتمكن كينيا من إقامة الهياكل الأساسية الضرورية لحفز النمو الاقتصادي في عالم يتسم بالعولمة. وكثيرا ما قيل، من منطلق التشجيع، أن الموارد المحلية ينبغي لها أن تشكل المصدر الرئيسي للتنمية. ولكن وفد كينيا يرى أن هذه الموارد لا يمكن استخدامها إلا في حالة نمو الاقتصادات الوطنية وتزايد الإيرادات. والتدفقات الرأسمالية الخاصة قد ارتفعت، دون شك، خلال العقد الماضي، ولكن لم تستفد منها إلا فئة ضئيلة من البلدان. وطبيعة هذه التدفقات وبواعثها تجعل منها مصدرا لا يمكن لتمويل التنمية أن يعتمد عليه. ومن الضروري، بالتالي، أن تُحسَّن نوعية وكمية المساعدة الإنمائية الرسمية، وأن تُستكشف طرق جديدة لتمويل التنمية.

٥ - وعبء الدين الذي تتحمله البلدان النامية يعوق قدرتها على الحد من الفقر وعلى بلوغ سائر الأهداف الإنمائية. وخدمة الدين قد أضرت بمخصصات الميزانية المكرسة لخدمات من قبيل الصحة والتعليم. وكينيا تشعر بالتقدير إزاء الجهود التي يبذلها شركاؤها الإنمائيون من أجل التوصل لحل دائم لأزمة الدين، من قبيل المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ومع هذا، فإنها ترى أنه لا يزال يتعين الاضطلاع بالكثير حتى تتمكن البلدان النامية من التحرر من عبء الدين. ومن الواجب أن يتم إصلاح معايير الأهلية والتزويد بالموارد، حتى تستطيع كافة البلدان المستحقة أن تحصل على الفائدة المنشودة.

٦ - وغالبية البلدان النامية تعتمد على الزراعة وصادرات السلع الزراعية. والزراعة تشكل نسبة كبيرة من إيرادات كينيا وعمالتها، ومن ثم، فإن لهذا القطاع دور هام في القضاء على الفقر. وكينيا تقوم بإدخال الإصلاحات الضرورية على الصعيد الوطني، وإن كان من الواجب على شركائها التجاريين أ، يضطلعوا بالجهود اللازمة لإزالة كافة التشوهات التجارية وسائر الحواجز ذات الصلة من أجل تحسين وصول السلع الزراعية الصادرة عن البلدان النامية إلى الأسواق. وفي هذا الصدد، يلاحظ أن التعاون بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، الذي يرمي إلى منح معاملة تفضيلية للبلدان النامية، يُعد تعاونا جديرا بالثناء.

٧ - وينبغي أن تولى الأولوية، إلى أقصى حد ممكن، لمسألة تنفيذ الالتزامات المعلنة لدى اختتام مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ودورات الجمعية العامة الاستثنائية. وصندوق التضامن العالمي من أجل القضاء على الفقر، الذي اقترحه الأمين العام في تقريره (A/57/137)، يشكل مبادرة هامة، ويجب البت بشأنه على نحو عاجل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٨ - وليس من شأن مكافحة الفقر أن تحظى بالنجاح إلا في حالة توفير الموارد الإنمائية على أساس مستمر وقابل للتنبؤ. والملكيات والشراكات على الصعيد الوطني تمثل عناصر أساسية في هذه المكافحة.

٩ - **السيدة ليوناردو** (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): قالت إن تقرير الأمين العام (A/57/211) يشكل نقطة بداية ممتازة لمناقشة قضية مكافحة الفقر. وفي هذا الصدد، يمثل التأهب للكوارث أهمية حافزة بالنسبة للاتحاد، فهو يرى أنه في حالة عدم وجود اهتمام سليم بالسكان الضعفاء، فإن فقر هؤلاء السكان لن يؤدي إلى نتائج فاجعة بالنسبة لهم فحسب، بل أنه سيؤدي أيضا إلى إبطاء التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلدانهم. ومن الواجب، بالتالي، أن توضع برامج متماسكة ومستدامة للتأهب للكوارث. ولهذا الغرض، يلاحظ أن الاتحاد ملتزم، في جملة أمور، بإزالة العقبات التي تواجه أشد السكان ضعفا؛ وضمان وصول المهاجرين للهياكل الأساسية، وخاصة في مجال الصحة؛ وتوفير الغوث لضحايا الكوارث الطويلة الأجل، ممن يتركون وشأنهم في حالات كثيرة، مع بناء مستقبل اقتصادي واجتماعي لهم. وجنوب أفريقيا مثال من الأمثلة الكثيرة على وثاقة الصلة بين الفقر والمشاكل المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية، وذلك في مجالات الوقاية ومنع الوصم وتوفير الرعاية والدعم.

١٠ - وحيث أن الحكومات لا تكاد تستطيع وحدها أن تحقق استجابة فعالة للكوارث الطبيعية، فإن دور جمعيات الاتحاد الوطنية يتمثل في المساعدة في كفالة عدم وجود أي ثغرات بين الحكومات والسكان المحليين، مع تنفيذ برامج استجابة فعالة. ومن الملاحظ، مع القلق، أن الفقر موجود أيضا في البلدان المتقدمة النمو، وأن ثمة أعدادا متزايدة من السكان المهمشين بتلك البلدان. وليس من المتوقع، مع هذا، أن ينجح أي برنامج من برامج مكافحة الفقر إلا في حالة معالجة هذا البرنامج لاحتياجات الأجيال الأصغر سنا. وثمة أهمية لبناء قدرات الشباب حتى يشاركوا في مكافحة الفقر. وأعمال المتطوعين في معمعة أنشطة الاتحاد، وهؤلاء المتطوعون يضحون بالكثير من الوقت من أجل مساعدة من يعيشون تحت نير الفقر. والاتحاد يأمل في أن تفضي المناقشات الدائرة في مختلف المنظمات إلى توفير أساس متين للاضطلاع بعمل محدد في إطار المؤتمر الدولي الثامن والعشرين للصليب الأحمر والهلال الحمر، الذي تقرر عقده في العام القادم بجنيف والذي من شأنه أن يكون بمثابة حدث رئيسي في مجال مكافحة الفقر.

١١ - **السيدة فيوتي** (البرازيل): قالت إن وفد البرازيل يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ومؤتمرات الأمم المتحدة الإنمائية الأخيرة قد سلطت الضوء على تلك التحديات التي تواجه العالم، بما فيها مكافحة الفقر، مع التشديد على ما تتسم به هذه المكافحة من طابع متعدد الأبعاد. وفي إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، أعرب رؤساء الدول والحكومات عن تصميمهم على جعل قضية القضاء على الفقر في قلب الجهود المبذولة على الصعيد الدولي. وفي توافق آراء مونتيري، أكد هؤلاء الرؤساء من جديد ذلك الهدف المشترك المتعلق بالقضاء على الفقر، فضلا عن تحقيق نمو اقتصادي دائم، وتشجيع التنمية المستدامة، والسعي إلى تهيئة نظام اقتصادي عالمي يتسم بالشمولية والعدالة. وأعرب الرؤساء أيضا عن قلقهم إزاء نقص الموارد اللازمة لبلوغ الأهداف المتفق عليها. وفي خطة تنفيذ جوهانسبرغ، سلم المشاركون بأن القضاء على الفقر يشكل أكبر تحد أمام العالم اليوم، واتفقوا على مجموعة من الإجراءات التي ينبغي اتخاذها على كافة الأصعدة من أجل تناول هذه المشكلة.

١٢ - والقضاء على الفقر من الأولويات، ولقد تم التوصل إلى اتفاق عام بشأن كيفية العمل من أجل بلوغ ذلك، ومع هذا، فإن الأمين العام قد ذكر في تقريره (A/57/211) أن التقدم في مجال تقليل حدة الفقر كان بطيئا وغير متساو، وأن بعض البلدان متخلفة في هذا السبيل، مما يرجع إلى حد كبير إلى عدم كفاية الإنفاق الحكومي، وعبء الدين، والافتقار إلى الوصول لأسواق البلدان المتقدمة النمو، ونقص المساعدة الإنمائية الرسمية.

١٣ - ولن تتمكن البلدان النامية من تحقيق كامل إمكانات نموها إلا إذا سُمح لصادراتها بالوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، مع حصولها على التمويل والاستثمار والتكنولوجيا من الخارج.

١٤ - والبرازيل ملتزمة بالمشاركة في هذا الجهد الجماعي. ومبادرات الحد من الفقر، التي اضطُلع بها في السنوات الأخيرة، قد حققت نتائجها بالفعل؛ ولكن ما زال يتعين القيام بالكثير، فثُلث السكان لا يزال يعيش في إطار الفقر. والحكومة والمجتمع مصممان على التعاون من أجل تقليل التفاوتات بالبلد من خلال تنفيذ برامج اجتماعية. وقد أشار الأمين العام في تقريره ذي الصلة إلى جهود إزالة المركزية القائمة في البرازيل بوصفها وسيلة لاستخدام الموارد على نحو أكثر فعالية. وذكر التقرير، على نحو خاص، إعادة صياغة برنامج تخفيف حدة الفقر بالريف في شمال شرق البرازيل وتحويله من برنامج إنمائي ريفي متكامل يحظى بإدارة مركزية إلى برنامج يستند إلى المجتمع المحلي ويستهدف أفقر المجتمعات ويشركها في صنع القرار على نحو غير مركزي مع تقليل دور الوكالات الحكومية. ومن جراء هذا، وصلت نسبة تناهز ٩٣ في المائة من موارد البرنامج إلى الجماعات المحلية المستهدفة، وذلك بالقياس إلى ٢٠ في المائة في ظل البرامج الإنمائية الريفية المتكاملة السابقة. والحكومة المنتخبة حديثا تنوي الاستمرار في تشجيع هذه السياسة.

١٥ - وقد وقعت الحكومة البرازيلية والأمم المتحدة مؤخرا، اتفاقا يقضي بإنشاء مركز دولي للحد من الفقر في ريو دي جانيرو، مما يمثل آلية تعاونية من شأنها أن تسهم، من خلال الدراسات المضطلع بها وفي إطار الاستناد إلى خبرات المعهد البرازيلي للبحوث الاقتصادية التطبيقية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا المجال، في بذل جهود لتخفيف وطأة الفقر بشتى مناطق العالم، وهذا يعني توفر وسيلة هامة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٦ - وشدد الأمين العام في تقريره على أن أفضل الجهود قد تكون دون مستوى الكفاية في حالة عدم تهيأ بيئة اقتصادية دولية داعمة، وهذا رأي سبق الإعراب عنه في

الإعلانات الصادرة عن مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الأخيرة.

١٧ - ومن الضروري، بالتالي، أن يُبذل جهد حقيقي لتحويل تلك الالتزامات إلى إجراءات محددة. وإقامة نظام تجاري عالمي عادل من شأنه أن يضطلع بدور رئيسي في هذا المنحى. والتجارة أداة رئيسية للتنمية والقضاء على الفقر. وليس بوسع البلدان النامية أن تستفيد على نحو كامل من ميزاتها المقارنة إلا من خلال وصول مُحسن للأسواق العالمية للمنتجات الزراعية والسلع المصنعة للبلدان النامية والقضاء على الإعانات التصديرية والحواجز التجارية. وينبغي لبناء نظام مالي دولي سليم يتضمن مشاركة للبلدان النامية بصورة كاملة أن يكون بمثابة مسعى مشتركا في السنوات القادمة. ومن وسائل القضاء على الفقر أيضا، تناول مسألتي عبء الدين وهبوط مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية.

١٨ - والبرازيل ترحب كذلك بما تقرر في مؤتمر جوهانسبرغ من إنشاء صندوق عالمي للتضامن من أجل القضاء على الفقر، وهذا يمثل دلالة واضحة على أن الحكومات عازمة على استئصال الفقر وتشجيع التنمية المستدامة في البلدان النامية. ومن واجب المجتمع الدولي أن يفي بالالتزامات المضطلع بها في العقود الماضية. ومن شأن البلدان النامية أن تشارك في هذا الجهد على الرغم من محدودية مواردها.

١٩ - **السيدة شنغوي** (جنوب أفريقيا): قالت إن وفدها يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وهو يؤكد أن ثمة بلدانا كثيرة، في أفريقيا جنوب الصحراء بصفة خاصة، لن تستطيع بلوغ الهدف المتمثل في تخفيض نسبة من يعيشون في إطار الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، مما ورد في تقرير الأمين العام في هذا الشأن. وأسباب عدم التقدم كانت موضع مناقشة في مؤتمرات القمة والمؤتمرات التي نظمتها الأمم المتحدة مؤخرا وكذلك في سائر الاجتماعات الدولية، حيث أعلن المجتمع الدولي التزامه بتوفير الوسائل اللازمة لبلوغ الأهداف المنبثقة عن هذه اللقاءات. ومن المحتم، إذن، ألا يُدخر أي جهد، سواء على الصعيد الوطني أم الدولي، فيما يتصل بتناول ذلك التحدي الأخلاقي المتمثل في مكافحة أسوأ أشكال الفقر والتخلف.

٢٠ - وتوافق آراء مونتيري قد أكد أهمية الشراكات المتعلقة بالتنمية، حيث أبرز مسؤوليات كل من البلدان النامية والمتقدمة النمو. ومن الحري بجهود البلدان النامية أن تحظ بدعم شركائها الإنمائيين بهدف الاستفادة من التنمية إلى أقصى حد ممكن. وفيما يتصل بالمساعدة الإنمائية الرسمية، يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تكفل القابلية للتنبؤ وعدم المشروطية بالنسبة للتدفقات الرأسمالية المتصلة بدعم الاستراتيجيات الإنمائية بالبلدان المستفيدة. وعلاوة على هذا، ينبغي الإمعان في استخدام الخبرة التقنية المحلية. وحيثما كان الأمر متعلقا بالتجارة، يجب تشجيع وصول سلع البلدان النامية، كما يجب إزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية. ومن الضروري أيضا، التعجيل بتنفيذ المبادرة المعززة المتصلة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مع مساعدة المزيد من البلدان الأفريقية على بلوغ نقطة الإنجاز في هذا الصدد.

٢١ - والمشاركون في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة قد اضطلعوا بمبادرات إضافية ترمي إلى القضاء على الفقر، بما في ذلك اتخاذ قرار حاسم بإنشاء صندوق عالمي للتضامن في هذا المجال؛ ومن المأمول فيه أ، يُبت على نحو سريع في طرائق إنشاء هذا الصندوق. والقرارات الجديدة، التي اتُّخذت بشأن المرافق الصحية والطاقة والمياه والمأوى، من شأنها أن تُكمل أهداف الألفية؛ ويتمثل التحدي القائم في اتخاذ نهج متكامل لدى تنفيذ هذه القرارات، مع تنسيق أنشطة المتابعة.

٢٢ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، نظر المشاركون في اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى في كيفية دعم الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، وهي برنامج من برامج الاتحاد الأفريقي على صعيد التنمية المستدامة. والتزام البلدان الأفريقية ذاتها، إلى جانب الدعم المتين الذي تلقته هذه المبادرة من المجتمع الدولي، قد أتاحا السبيل للاضطلاع بشراكة هامة من شأنها أن تساعد البلدان الأفريقية في القضاء على الفقر والتخلف.

٢٣ - وعلى الصعيد المحلي، لا يزال موضوع القضاء على الفقر يحظى بأولوية عليا لدى حكومة جنوب أفريقيا، التي تخصص جزءا كبيرا من ميزانيتها للتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية. والسلطات قد وجهت استراتيجية الحد من الفقر لديها نحو الأطفال والمسنين والمعوقين والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والنساء، ولا سيما في المناطق الريفية. والحكومة قد أنشأت صندوقا لتوفير معونة غذائية عاجلة وتعويض التضخم الأخير في أسعار الأغذية، الذي يهدد أسباب معيشة الأسر الضعيفة.

٢٤ - والحكومة قد حددت أولويات كثيرة في إطار جهودها الرامية إلى مواجهة التحديات الإنمائية الاجتماعية، وذلك للاضطلاع بصفة خاصة بتنمية مستدامة متكاملة، ولقد أدخلت عددا من التدابير في هذا الصدد. وهذه الأنشطة ذات الأولوية كانت موطن دعم من جانب استراتيجيات وطنية هامة أيضا، مما يشمل القيام على نحو أفضل بتقديم خدمات تتعلق بالضمان الاجتماعي. والحكومة تسعى أيضا إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإلى تخفيف الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذا الوباء على الأسر الفقيرة. وهي ترى أن التنمية البشرية وتحسين نوعية المعيشة بالنسبة لجميع مواطني جنوب أفريقيا ينبغي لهما أن يتضمنا مراعاة القضايا السكانية، مع إدماج هذه القضايا في التخطيط الإنمائي.

٢٥ - **السيد كونكو** (الفلبين): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٢٦ - والفلبين ترحب بتقرير الأمين العام بشأن البند قيد النظر، فهو يعرض تحليلا موضوعيا للتقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة في مجال القضاء على الفقر، كما أنه يشمل توصيات بشأن استئصال الفقر بحلول عام ٢٠١٥.

٢٧ - وعلى نحو ما ورد بصورة ملائمة في خطة تنفيذ جوهانسبرغ، يُلاحظ أن القضاء على الفقر يشكل أكبر تحد شامل يواجه العالم اليوم، كما أنه يمثل شرطا أساسيا من شروط التنمية المستدامة. وتخفيف وطأة الفقر تشكل في الواقع أمرا هاما بالنسبة لهذه التنمية المستدامة. والعواقب المألوفة لآفة الفقر هذه تتجاوز الحدود الوطنية وتهدد السلام والأمن وتولد الإرهاب. وضآلة التقدم المحرز في هذا المجال حتى الآن تعكس حقيقة بارزة من شأنها ألا تفضي سوى إلى إثارة السخط وفتح باب العنف. ومن الواجب أن يتم حل مشكلة الفقر والاستياء، في الكثير من البلدان، بهدف الإبقاء على السلم والأمن الدوليين.

٢٨ - وتقرير الأمين العام يعرض تدابير مختلفة تستند إلى أفضل الممارسات والدروس المستفادة بهدف إصلاح الأمور، وهي تدابير قد تكون بمثابة خطة تفصيلية في حوزة البلدان النامية إبّان سعيها لإعادة تنشيط برامج تخفيف وطأة الفقر لديها. ومن الجدير بالترحيب كذلك، تلك الجهود التي تبذلها بعض البلدان من أجل تحسين وصول البنات للتعليم وبناء القدرات وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني وتمكين الجماعات المحلية. ومع هذا، فإن ثمة ما يدعو إلى القلق إزاء ما ذكره التقرير من وجود تفاوت في مدى التقدم المحرز واحتمال عدم تمكن غالبية البلدان من الوصول للأهداف المحددة لعام ٢٠١٥.

٢٩ - والتنمية الوطنية من مسؤوليات كل بلد من البلدان، بصورة أساسية، ولكن المساعي الفردية والجهود الوطنية للبلدان النامية ينبغي لها أن تحظى بدعم متعدد الأطراف من شأنه أن يوفر لامصادر المالية اللازمة، وأن ييسر نقل التكنولوجيا وبناء القدرات، وأن يهيأ بيئة دولية مواتية للنمو والتنمية على الصعيد الاقتصادي.

٣٠ - وحكومة الفلبين تبذل قصارها لبناء اقتصاد مفتوح وتنفيذ تدابير محددة لإعداد بيئة مشجعة للاستثمار، لا في البلد وحده، بل في المنطقة كلها. ولقد تقبلت هذه الحكومة ضرورة إدارة الشؤون على نحو سليم في القطاع العام وقطاع الشركات، وهي ستواصل إصلاحاتها المؤسسية والاقتصادية بهدف التكيف مع حقائق وحتميات التعاون العالمي. ومع هذا، فإن البلدان النامية بحاجة إلى رؤوس الأموال، وكذلك إلى مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، بغية تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية على نحو مستدام. وعلاوة على هذا، يجب تحسين الوصول إلى الأسواق الأجنبية، وعكس مسار الاتجاه الهبوطي للمساعدة الإنمائية الرسمية، فهذه المساعدة تشكل مصدر التمويل الرئيسي لبرامج بناء القدرات في الكثير من البلدان. ومن المتعين، في نهاية المطاف، أن يُطبق تخفيف عبء الديون على البلدان النامية، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل، بهدف تمكينها من توجيه مزيد من الموارد المحلية لأغراض التنمية.

٣١ - ومن الجدير بالتحية، في هذا الصدد، تلك النتائج التي انبثقت عن مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية التي عقدت في عام ٢٠٠٢، والتي تناولت هذه الاهتمامات على نحو شامل وفي إطار من أطر الشراكة مع أصحاب المصلحة على صعيد التنمية. وتوافق آراء مونتيري ما فتئ يشكل خطوة إلى الأمام فيما يتصل بتشجيع التمويل من أجل التنمية، كما أن خطة تنفيذ جوهانسبرغ ستساعد البلدان النامية في مسيرتها نحو التنمية المستدامة. وثمة ترحيب كذلك ببرنامج الدوحة الإنمائي، ومن المأمول فيه أن يفضي النظام التجاري المتعدد الأطراف إلى القيام بأسلوب كامل بدعم الجهود الإنمائية للبلدان النامية.

٣٢ - ومن الجدير بالتأييد، ذلك الاقتراح المتعلق بإنشاء صندوق عالمي للتضامن من أجل القضاء على الفقر، والذي ورد في تقرير الأمين العام (A/57/137)، فمثل هذه الآلية من شأنها أن تسهم في تقليل الفقر المدقع والوصول إلى سائر الأهداف الإنمائية للألفية. والعقبة الرئيسية، التي تعترض جهود التعاون الدولي في هذا الصدد، تتمثل في الافتقار إلى الدعم الدولي المقدم من البلدان الغنية. ونتائج مؤتمر مونتيري وجوهانسبرغ قد زودت المجتمع الدولي بوسائل لمكافحة الفقر، وعلى هذا المجتمع أن يثبت حيازته للإرادة السياسية اللازمة لتنفيذها.

٣٣ - **السيد العيّاري** (تونس): قال إنه يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وذكر أنه على الرغم من أحرز من تقدم من قبل المجتمع الدولي خلال العقود الماضية، فإن ثمة بلدانا لم تبلغ أهداف عقد الأمم لامتحدة الأول للقضاء على الفقر أو أهداف التنمية الواردة في إعلان الألفية. وفي بعض البلدان، استمرت أعداد السكان المنكوبين بالعيش في إطار فقر مدقع في الزيادة؛ كما أن سوء التغذية منتشر وقائم، والأمراض المعدية والقابلة للانتقال مثل الإيدز والملاريا لا تزال تتطلب تكاليف باهظة وخاصة في أوساط السكان العاملين؛ كما أن هناك نقص إلى اليوم في المساكن الحضرية. وكان ثمة تقدم غير كاف أيضا في توفير التعليم الابتدائي للجميع والقضاء على التفاوتات القائمة على أساس نوع الجنس وتمكين المرأة والوصول إلى مياه الشرب والخدمات الصحية، مما يدخل في نطاق العوامل الإنمائية؛ ولقد تعقدت هذه المشاكل من جراء تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، الذي قد يزيد من إعداد الفئات المحرومة.

٣٤ - وعلى كافة البلدان أ، تبذل كل جهد ممكن بهدف القضاء على الفقر وتشجيع التكامل والعدالة على الصعيد الاجتماعي، وذلك من خلال تعبئة الموارد المحلية الضرورية، والعمل على تحقيق معدل ادخار وطني مرتفع، وتهيئة بيئة مواتية للاستثمار الأجنبي، ووضع سياسات فعالة ومتماسكة في ميدان الاقتصاد الكلي، وتشجيع القطاع الخاص. وبالنسبة للجميع، وخاصة النساء والفتيات، ينبغي أن يُتاح الحصول على العمل والتعليم إلى جانب القروض الصغيرة والتمويلات المحلية.

٣٥ - والبلدان النامية تدرك أن المسؤولية المتعلقة بهذا الجهد تقع، قبل كل شيء، على عاتقها، ولكن لم تستطع الاضطلاع بها بدون زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وإلغاء الحواجز التجارية، وتحرير التجارة، وفتح أسواق البلدان المتقدمة النمو، وتثبيت أسعار السلع، وتخفيف أعباء الديون.

٣٦ - وعلاوة على ذلك، فإن زعماء البلدان الغنية يجب عليهم أن يفوا بالوعود التي أعلنوها في مؤتمر مونتيري المعني بتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ، وذلك من حيث زيادة المساعدة، التي تُعتبر ضرورية للتنمية الاقتصادية المستدامة بالبلدان الفقيرة.

٣٧ - وما تقرر من إنشاء صندوق عالمي للتضامن من أجل القضاء على الفقر يشكل مبادرة مشجعة، فهو يعكس روح التعاون التي ينبغي أن توجه الكفاح ضد هذه الآفة.

٣٨ - **السيد بن ملوك** (المغرب): تولى رئاسة الجلسة.

٣٩ - **السيد جومالا** (إندونيسيا): قال إنه يؤيد البيان الذي أدى به ممثل فنزويلا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ وإن حكومة إندونيسيا ملتزمة تماما بأهداف عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧ - ٢٠٠٦) والأهداف الإنمائية للألفية، وإنها قد اتخذت التدابير اللازمة لإدراج هذه الأهداف في سياساتها واستراتيجياتها الوطنية.

٤٠ - وثمة نسبة كبيرة من سكان العالم منكوبة بالفقر المدقع، وحياتها مكبلة بأغلال سوء التغذية وتدهور الصحة وتفشّي الأمية. ومن جراء هذا، يلاحظ أن تلك الدورة ذات الاستدامة الذاتية، والمتمثلة في الاضطرابات والصراعات والأمراض المتوطنة، لا تزال تعبث فسادا بالمناطق المصابة بالفقر.

٤١ - وعلى الرغم من الالتزامات، التي أعلنت بمختلف المؤتمرات واجتماعات القمة بشأن قضايا الفقر والتنمية، فلقد كان التقدم المحرز متسما بالتفاوت، ولقد عجزت دول كثيرة عن بلوغ الأهداف المحددة التي تقضي بتخفيض نسبة من يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، وزيادة نسبة الوصول إلى المياه الصالحة للشرب، وتقليل عدد ساكني الأحياء المتخلفة، والحد من معدلات وفيات الأطفال، وتوفير التعليم الابتدائي للجميع، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وضمان الرعاية الصحية.

٤٢ - وينبغي أن تقام، بالتالي، شبكة من قواعد البيانات من أجل نشر المعلومات المتصلة بأفضل الممارسات والدروس المستفادة لدى بعض البلدان، والتي قد تكون بمثابة نماذج مفيدة لبلدان أخرى، مع مراعاة حالات هذه البلدان الأخرى في المجالات الاقتصادية والثقافية والتاريخية.

٤٣ - والبلدان النامية تقر بأن المسؤولية الأساسية تقع على عاتقها، ومع هذا، فإنها لا تستطيع القضاء على الفقر بنفسها، فهي تواجه مساعدة إنمائية رسمية متناقصة، ووصولا للأسواق دون الكفاية، وعبء دين شديد الوطأة. ووفد إندونيسيا يؤيد بالتالي ما أوصى به الأمين العام بشأن إنشاء صندوق عالمي للتضامن من أجل القضاء على الفقر، مع احتفاظه بحقه في متابعة لانظر في العناصر الأساسية لهذا الصندوق من خلال مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٤٤ - **السيد جوزيف** (مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية): قال إن ما تتسم به أقل البلدان نموا من فقر مدقع واقتصادات ضعيفة الهياكل وافتقار إلى القدرات اللازمة، مما يتضاعف في حالات كثيرة بفعل المعوقات الجغرافية، يعرقل ما تبذله تلك البلدان من جهود لتحسين معيشة سكانها. وغالبيتها بمبعد عن تحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وعلاوة على ذلك، فإن أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية لم يجر الوفاء بها، والمساعدة الحالية آخذة في التناقص؛ وثمة أهمية لزيادة هذه المساعدة على نحو ملموس من أجل القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠١٥ وكفالة نمو اقتصادي مستدام.

٤٥ - وحيث أن عدد البلدان الأقل نموا قد ارتفع بشكل كبير، وإزاء وجود غالبية هذه البلدان في أفريقيا، فإنه ينبغي العمل على تهيئة مزيد من التناسق بين برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، فهما مشتركان في الأهداف الخاصة باستئصال الفقر وبناء القدرات وسلامة الحكم وتعبئة الموارد والوصول إلى الأسواق.

٤٦ - ولقد شرعت أقل البلدان نموا في الاضطلاع بالتعبئة اللازمة من أجل تنفيذ برنامج عمل بروكسل، ومن الملاحظ أن إعلان كوتونو يتضمن التزام هذه البلدان بالقضايا الهامة المتعلقة باستئصال الفقر والتنمية المستدامة. ولقد عمد الشركاء الإنمائيون الدوليون، من جانبهم، إلى إيلاء اهتمام خاص بمشاكل أقل البلدان نموا، وذلك في مؤتمري الدوحة ومونتيري. ولقد وافقت مجموعة البلدان الثمانية على وصول سلع البلدان الأقل نموا إلى الأسواق دون سداد رسوم ما أو الخضوع لأية حصص، وإضافة ١ بليون دولار إلى الصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وزيادة استخدام المنح بدلا من القروض فيما يتصل بالبلدان الأشد فقرا والتي تعاني من الديون. وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ، أعلن بعض الشركاء التزامهم بتقديم معونة جديدة للمساعدة في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٧ - **السيد فومبا** (مالي): قال إنه يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال أيضا إن من المؤسف أن تنسى البلدان، في معمعة الاندفاع المحموم نحو العولمة، بعض القيم الأساسية، من قبيل التضامن، الذي يشكل وسيلة هامة للتنمية الاجتماعية والسلام والتوافق، واكتفت هذه البلدان بتقديم وعود جوفاء نادرا ما تحولت إلى إجراءات عملية.

٤٨ - ومالي قد جعلت من التضامن ''قولا مأثورا''، واتخذت تدابير مختلفة من هذا المنطلق، وكان آخر وأهم هذه التدابير متمثلا في إنشاء صندوق التضامن الوطني، وذلك بهدف تمويل برامج التنمية والقضاء على الفقر، وبناء قدرات وكالات مكافحة الفقر، وتوفير الدعم المالي اللازم لمؤسسات الادخار والقروض المحلية في المناطق الريفية وشبه الحضرية. ومع هذا، وفي ضوء ضخامة هذه المهمة، ينبغي لصناديق التضامن الوطني هذه أ، تستند إلى دعم من المجتمع الدولي، وهو دعم قد يتأتى من خلال آلية تتضمن، على سبيل المثال، إنشاء صندوق للتضامن العالمي، مما أوصى به الأمين العام، ومما يؤيده وفد مالي تأييدا كاملا.

٤٩ - **السيد لامبا** (ملاوي): قال إنه يؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأنه يأسف إزاء الافتقار إلى التقدم فيما يتصل ببلوغ أهداف عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر، وذلك المقصد المعلن في مؤتمر قمة الألفية بشأن تخفيض نسبة من يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، ولا سيما بأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وأكثر من نصف سكان ملاوي يعيشون دون خط الفقر وبمعزل عن الوصول إلى الخدمات

الاجتماعية، وقد أدى هذا الوضع إلى تخفيض العمر المتوقع. والفقر المدقع والواسع الانتشار قد عرقل تلك الجهود اللازمة للتصدي لمشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٥٠ - وحكومة ملاوي قد طبقت برنامجا لتخفيف وطأة الفقر، وقد أدى هذا البرنامج إلى تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم ومياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية. وورقة استراتيجية مكافحة الفقر بملاوي تعالج بعض المآخذ التي لوحظت في برنامج تخفيف وطأة الفقر، وذلك بوسائل تتضمن تشجيع النمو الاقتصادي السريع المستدام الذي يستهدف الفقراء، وإقامة إصلاحات هيكلية، وتنمية رأس المال البشري، وتشجيع سلامة الحكم. وهي قد تصدت أيضا لقضايا شاملة من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، ونوع الجنس، والبيئة، والعلم والتكنولوجيا.

٥١ - ووفد ملاوي يؤيد كل التأييد ما اقترحه الأمين العام من إنشاء صندوق عالمي للتضامن، فهذا يثبت التزام المجتمع الدولي بالقضاء على الفقر؛ ومن الواجب أن يوضع هذا الاقتراح موضع التنفيذ بأسرع ما يمكن.

٥٢ - ووفد ملاوي يشارك سائر الوفود في مناشدة شركاء التنمية أن يوفوا بالتزاماتهم، التي تكرر إعلانها في مؤتمر مونتيري، وأن يزيدوا المساعدة الإنمائية الرسمية، وأن يحوّلوا تطلعات البلدان النامية إلى حقائق واقعة من خلال تخفيف عبء الديون أو إلغائها بالكامل، إلى جانب تحسين الوصول إلى الأسواق.

٥٣ - **السيد أحمد** (العراق): قال إنه يشعر ببالغ الأسف إزاء تباطؤ جهود المجتمع الدولي المتصلة بالقضاء على الفقر، ومن الأمثلة الموضحة لذلك، هبوط التزامات البلدان المتقدمة النمو في هذا الصدد وانخفاض مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية من عام لآخر. وعلاوة على ذلك، فإن ثمة تهميشا للأمم المتحدة لدى اتخاذ القرارات الرئيسية المتصلة باقتصاد العالم، حيث حلت محلها المؤسسات المالية الدولية ومنظمة التجارة العالمية، التي تخضع لسيطرة البلدان المتقدمة النمو والتي تقوم باتخاذ قرارات تفضي إلى آثار سلبية بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو. والقضاء على الفقر يتطلب حل المشاكل الرئيسية التي تعوق التنمية، وذلك من قبيل عدم استقرار النظام المالي الدولي، والهبوط الواضح في التدفقات المالية، واتساع الثغرة التكنولوجية بين الشمال والجنوب، ومشكلة الديون الخارجية، مما يضيف إلى الأعباء التي تتحملها اقتصادات البلدان النامية.

٥٤ - وفي الوقت الذي تضطلع فيه بلدان كثيرة بما يلزم من تعبئة من أجل بلوغ أهداف عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧ - ٢٠٠٦)، يلاحظ أنه قد أصبح من الواضح أن الأمم المتحدة تسهم مباشرة، على النقيض من ذلك، في نشر الفقر، لا في البلدان الفقيرة، بل في الغنية منها، بما في ذلك العراق، حيث أفضى ذلك الحظر غير العادل، الذي فرض باسم الأمم المتحدة منذ أكثر من ١٢ عاما، إلى مفاقمة الفقر وإحداث آثار بالغة السلبية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

٥٥ - وقبل الحظر، وفي السبعينات والثمانينات، اضطلع العراق بدور في تمويل التنمية بعدد كبير من البلدان في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث تلقت هذه البلدان قروضا بمواصفات تفضيلية، ودون فرض أي شروط على الصعيدين الاقتصادي أو السياسي. والعراق قد قدم ٤٢ قرضا يزيد مجموعها عن ١,٧ بليون دولار، كما استثمر في ١٠٢ مؤسسة دولية وإقليمية بمبلغ قدره ١,٢ بليون دولار، بهدف مساعدة تلك البلدان على تعزيز مقوماتها الاقتصادية والاجتماعية. والعراق، الذي يضم ثاني أكبر احتياطيات نفطية بالعالم، قد قام ببيع النفط للكثير من البلدان النامية بأسعار ميسورة من أجل مساعدتها في تمويل التنمية والقضاء على الفقر. والحظر الجائر الذي أعلن ضد العراق لم يُفض

إلى مجرد حرمان العراقيين من وسائل تمويل تنمية بلدهم، بل أنه قد أفضى أيضا إلى التأثير بشكل سلبي على العديد من البلدان النامية وعلى بعض البلدان الأقل نموا التي تحتفظ بعلاقات اقتصادية متينة مع العراق. والرئيس صدام حسين قد أهاب بالمجتمع الدولي أن يقيم صندوقا عالميا لمساعدة البلدان النامية، مع اضطلاع البلدان المتقدمة النمو بصرف النظر عن نظامها السياسي أو الاقتصادي بالمساهمة في هذا الصندوق، شأنها شأن البلدان النامية المصدرة للنفط. وبوسع هذه الآلية أن تعمل على تخفيف حدة المشاكل التي تواجه البلدان النامية والبلدان الأقل نموا بصفة خاصة.

٥٦ - والجوع والأمية والفقر والمرض والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان النامية تحول دون قيام تلك البلدان بالنهوض بأعباء تنميتها وبالقضاء على الفقر لديها. والتعاون في هذا المجال ينبغي له أن يكون عادلا وقائما على تقاسم المسؤوليات، ومن الحريّ بالمساعدة المقدمة ألا تكون مرتبطة بأية شروط سياسية. ووفد العراق يرحب بتوافق آراء مونتيري، وهو يأمل في أن تفي الدول بالتزاماتها في مجالات زيادة الموارد المكرسة للتنمية، والقضاء على الفقر، وإصلاح النظام المالي الدولي، وكفالة مشاركة البلدان النامية على نحو فعال في اقتصاد العالم.

٥٧ - **السيد سوازو** (هندوراس): استأنف رئاسة الجلسة.

٥٨ - **السيد العايد** (الأردن): قال إن حكومة الأردن قد قامت، في أيار/مايو ٢٠٠٢، بوضع استراتيجية شاملة لمكافحة الفقر. وهذه الاستراتيجية، التي روعيت فيها النواحي المختلفة للمشكلة، تستهدف تحسين نظام الحماية الاجتماعية من خلال زيادة توفير المساعدة لمن يستحقونها، وذلك من صندوق المساعدة الوطنية، وأيضا من خلال ترفيع شأن قواعد بيانات برامج المساعدة الوطنية. والاستراتيجية تتضمن مبادرات قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل ترمي إلى تعزيز شبكة الحماية الاجتماعية لأشد الفئات حرمانا، وتحسين فرص العمالة، وكفالة الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية. وبرنامج المساعدة المالية، الذي يشكل جزءا من صندوق المساعدة الوطني، كان أكبر برنامج قائم لمساعدة الفقراء، وقد وفر ما بين ٦٨ و ٧٥ في المائة من المساعدة المالية الإجمالية التي أتيحت من الصندوق. أما برنامج المساعدة التقليدي، وهو جزء من الصندوق أيضا، فهو يغطي حاليا ٥٠ في المائة فقط ممن يعيشون دون خط الفقر. وجميع أصحاب المصلحة كانوا يدركون أن الأردن لن تستطيع، على المدى الطويل، أن تعتمد إلى حد كبير على القطاع العام فيما يتصل بإيجاد فرص العمل. وبغية معالجة هذا الوضع، يتعين على القطاع الخاص أن يدرك الدور الذي يمكنه أن ينهض بأعبائه، وأن يكفل تمكين الأردنيين الملمين بالقراءة والكتابة من تحسين مهاراتهم. ومن سوء الحظ، أن كثيرا من الأطفال لم يترددوا على المدارس من جراء الافتقار إلى اللوازم المدرسية.

٥٩ - وتدهور الأحوال في القطاع الصحي كان نتيجة حتمية أخرى للفقر. وخدمات الرعاية الصحية ذات المستوى الرفيع بوسعها أن تؤثر على نحو إيجابي بالعديد من المجالات، حيث تستطيع أن تساعد في تنظيم معدلات النمو السكاني، وحماية البيئة الريفية، وتخفيف حدة الاكتظاظ في المدن، وتقليل الإنفاق العام للأسر المعيشية. ولقد كان من الضروري لكافة الجهود المبذولة لمكافحة الفقر في الأردن أن تحظى بمساعدة السلطات الحكومية، التي تعين عليها أن تعطي هذه الجهود أولى أولوياتها في إطار ما لديها من أهداف طويلة الأجل. وعلى الرغم من أن المناقشات المتعلقة بالقضاء على الفقر وما اكتنفها من ردود إيجابية كانت بمثابة بداية طيبة، فإن الموارد المكرسة حاليا لهذا الغرض لا تزال غير كافية بالنسبة للاحتياجات القائمة. وكانت ثمة ضرورة

لتجاوز الجهود المتواضعة والمتفرقة التي اضطلع بها حتى الآن، ولاستحداث برامج شاملة تتناول كافة جوانب المشكلة.

٦٠ - ووفد الأردن يوافق على ما ذكره الأمين العام في تقريره (A/57/211) من أنه لا يمكن التغلب على العقبات، التي تتمثل في ثقل عبء الدين وعدم كفاية الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو ونقص المساعدة الإنمائية الرسمية، إلا من خلال التعاون الدولي. وكانت ثمة شهادة بوجود حاجة إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل تذليل الصعوبات التي تعترض سبيل القضاء على الفقر، وذلك من جانب مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين، ومؤتمر قمة الألفية، وجولة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجديدة، وتوافق آراء مونتيري، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ومن المأمول فيه أن تُبذل جهود حازمة من أجل تحويل القرارات المتخذة في هذه الاجتماعات إلى إجراءات محددة، مع القيام، بحلول عام ٢٠١٥، بتحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.

٦١ - **السيد كيمبا** (زامبيا): قال إنه يشعر بالقلق لأن مستويات الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تنخفض على نحو بالغ الضلة، معأن هذه المستويات تتعرض لهبوط مطرد بأنحاء كثيرة من العالم. وحكومة زامبيا تدرك تعذر الاضطلاع بالتنمية دون التصدي لمشكلة الفقر، ومن ثم، فإنها قد قامت بتفنيذ شتى البرامج، وخاصة برنامج إعادة الدمج الاجتماعي الذي أشير إليه في تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر. ولقد كان لهذه البرامج أثر إيجابي على مستويات الفقر في زامبيا، ولكن ما زال يتعين القيام بالكثير. وبالتالي، فقد قررت السلطات أن تتخذ نهجا أكثر تكاملا، ولقد شرعت في الاضطلاع، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية وممثلي المجتمع المدني والشخصيات البارزة والوكالات الإنمائية الدولية، بصياغة استراتيجية وطنية للحد من الفقر في إطار ورقات استراتيجية الحد من الفقر (٢٠٠٢ - ٢٠٠٤). وليس بوسع أي بلد أن يفلت من الحلقة المفرغة المتصلة بالفقر على أساس موارده الوطنية وحدها، ومن ثم، فإن وفد زامبيا يرحب بإنشاء الأمم المتحدة لصندوق عالمي للتضامن من أجل القضاء على الفقر، وهو يكرر توجيه ندائه لشركائه الإنمائيين الدوليين كيما يخصصوا موارد كافية لبرامج التنمية وللأهداف الإنمائية ذات الصلة الواردة في إعلان الألفية.

٦٢ - **السيد رمضان** (لبنان): قال إن بلوغ هدف عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر وإعلان الألفية، الذي يتمثل في تخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، يبدو غير محتمل، بل وهو متعذر تماما في مناطق من قبيل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وعلاوة على ذلك، فإن الفقر لا يهدد أمن البلدان النامية وتنميتها الاقتصادية فحسب، بل أنه يهدد أيضا الأمن الدولي، فالأزمات الاقتصادية تفضي إلى آثار عالمية في عالم يتسم بالعولمة. وفي أعقاب حرب انتهت في عام ١٩٩٨ بعد أن خربت الهياكل الأساسية وقاعدة الموارد البشرية بلبنان، قام هذا البلد ببذل جهود ضخمة في إعادة بناء تلك الهياكل وتهيئة اقتصاد مستقر، على الرغم من تفاقم المشاكل من جراء احتلال إسرائيل لجنوب لبنان منذ ٢٢ عاما. وعلاوة على هذا، فإن ثمة أحداثا عديدة من أحداث الاعتداءات الإسرائيلية قد استهدفت بالفعل تلك الهياكل الأساسية التي أعيد بناؤها، وقد أفضت هذه الأحداث إلى نزوح موجات جديدة من المشردين من جنوب لبنان إلى بيروت. والحكومة اللبنانية قد وضعت خطة لتنمية الأجزاء المحررة من جنوب لبنان. وهي لم تتلق أي مساعدة دولية فيما يتصل بجهودها الرامية إلى تخفيف حدة الفقر، بالرغم من القضاء على زراعة المخدرات غير المشروعة في الكثير من المناطق الريفية، وخاصة في وادي البقاع. وبغية تمويل عمليات إعادة البناء

وتحسين الخدمات الصحية والتعليم، اضطرت الحكومة إلى تحمل دين وطني تراكمي كبير وإلى ممارسة التقشف في الميزانية من أجل تقليص النفقات. وفي عام ١٩٩٣، وضعت الحكومة استراتيجية وطنية للحد من الفقر بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، كما أن الدراسة التي اضطُلع بها في عام ١٩٩٥ من أجل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن قد أوضحت أن نسبة ٢٨ في المائة من الأسر المعيشية اللبنانية تعيش دون خط الفقر. وعقب ذلك، قام البرنامج الإنمائي بمساعدة الوزارة المعنية في وضع خريطة للفقر بلبنان. ولقد تلى هذا المشروع برنامج وطني لتحسين الأحوال المعيشية، حيث بدأ هذا البرنامج في عام ١٩٩٩ بتمويل من النرويج والبرنامج الإنمائي. وقد تمثلت أهدافه في استحداث استراتيجية وطنية للحد من الفقر، وبناء قدرات الحكومة في مجال تنفيذ هذه الاستراتيجية، وتحسين الإحصاءات الاجتماعية، وإشراك المجتمع المدني في جهود الحد من الفقر. ومن أجل الاضطلاع بهذا، تم تمويل مشاريع إنمائية مجتمعية بالعديد من المناطق الريفية. ولبنان بلد صغير يمر بنفس التجارب التي تكتنف كثيرا من البلدان النامية الأخرى، ولكنه يشعر بالفخر لأن السيد عارف قديح، وهو من سكان شمال لبنان، قد تلقى جائزة القضاء على الفقر المقدمة من البرنامج الإنمائي في عام ٢٠٠٢.

٦٣ - **السيدة فان غلانين ويغيل** (سورينام): قالت إن الفقر لا يعني مجرد عدم كفاية الداخل وضآلة الموارد اللازمة للرفاه المادي، بل أنه يعني أيضا نقص معظم الخيارات الإنمائية البشرية الأساسية وندرة فرص التمتع بطول العمر والصحة والحرية والحياة الكريمة. والعيش في إطار حياة غير مشوبة بالفقر من حقوق الإنسان الرئيسية التي وردت في صكوك متعددة الأطراف مثل ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما أنه مؤكد في نصوص كثيرة من قبيل النصوص التي اعتمدت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ومؤتمر قمة الألفية ومؤتمر مونتيري، وكذلك في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وفي تقارير مختلفة، كرر الأمين العام القول بأن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما تلك الأهداف المتصلة بالقضاء على الفقر، يتطلب العمل بمعدل يتسم بالتسارع. وبغية تحقيق هذا، يتعين تعزيز الجهود المبذولة على الصعيد الوطني.

٦٤ - وحكومة سورينام قد طبقت برنامجا للمساعدة الاجتماعية والإدارة الاقتصادية على المدى المتوسط والتنمية الطويلة الأجل، وهذا البرنامج يتمشى مع الحقائق التي تكتنف البلد. وهو مؤلف من عنصرين: عنصر يرمي إلى النهوض بشبكة الأمان الاجتماعي، وعنصر ثان يستهدف تنمية الموارد وتهيئة العمالة مع توخي تحقيق المكاسب على الصعيد الطويل الأجل. وبرنامج القضاء على الفقر يشكل الجزء الملموس من استراتيجية تخفيف حدة الفقر بالبلد، مما هو وارد في استراتيجية سورينام للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥. وهو يتناول مجموعة متنوعة من المجالات: التجارة، والبيئة، والتنمية المستدامة، وحسن إدارة الشؤون، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، والشراكات. والبرنامج الإنمائي يساند برنامج القضاء على الفقر بسورينام، وهو يركز بصفة خاصة على رصد مؤشرات الفقر الأساسية. وحكومة سورينام مصممة على الاستمرار في جهودها المتعلقة بتخفيف حدة الفقر، وهي ترحب بدعم البرنامج الإنمائي في هذا المجال.

٦٥ - **السيد أدهيكاري** (نيبال): قال إنه يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل فترويلا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين في الجلسة السابقة. وثمة قلق بشأن استمرار الفقر في التزايد بالعالم، إلى حد أن عدد الفقراء اليوم يفوق عددهم في عام ١٩٩٧، وهو العام الذي أُعلن فيه عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦). وإعلان الألفية قد حدد،

بالتالي، أهدافا بعينها ترمي إلى مكافحة بليّة الفقر هذه وتعجيل التنمية، وإن لم يكن من المحتمل للأهداف الإنمائية للألفية أ، تتحقق في إطار معدل النمو الحالي. وغالبية البلدان، ومنها نيبال، تتسم بالتخلف في الواقع، مما يرجع إلى حد كبير إلى ضعف النمو الاقتصادي. وبغية تخفيض نسبة من يعيشون في فقر مدقع إلى النصف، يجب على البلدان النامية أن تبلغ معدل نمو يصل إلى ٣,٦ في المائة على الأقل، وهذا معدل يفوق تطلعات بلان فقيرة كثيرة، وخاصة وإن العديد منها يواجه صراعات واضطرابات. ويمكن تفسير ذلك الوضع، على نحو جزئي، بعدم كفاية أو فعالية الإنفاق العام، وثقل عبء الدين، وتعذر الوصول لأسواق البلدان الغنية، ونقص مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية. وعلى البلدان النامية ذاتها أن تقوم أيضا، مع هذا، بإدخال إصلاحات سياسية وتشجيع بناء القدرات.

٦٦ - ولقد وجدت البلدان الأقل نموا نفسها في موقف ضعيف بصفة خاصة، وعلى هذه البلدان أن تكثف جهودها لتخفيف حدة الفقر وتوفير الخدمات الأساسية للسكان، ولا سيما فيما يتعلق بالتعليم والصحة، فضلا عن تشجيع التنمية إلى حد كبير. ونظرا لعدم استطاعة هذه البلدان للقيام بمفردها ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، فإنه يتعين على البلدان الغنية أن تساعدها بتوفير المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف وطأة الدين والسماح بالوصول إلى الأسواق. وبغية تقليل التفاوتات بين الشمال والجنوب، يتعين على البلدان الصناعية أن تلغي الإعانات المالية الزراعية وأن تزيل الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعوق الواردات من البلدان الفقيرة.

٦٧ - ونيبال قد أعلنت التزامها بالتحرر الاقتصادي وإزالة المركزية وسلامة الحكم. وهي ترصد مزيدا من الموارد من أجل الهياكل الأساسية والخدمات الرئيسية، مع قيامها، في نفس الوقت، بتشجيع تنمية القطاع الخاص. ولقد فُتح اقتصاد البلد أمام الاستثمار الأجنبي المباشر. والقضاء على الفقر ما فتئ دائما من الأولويات في خطط التنمية الوطنية، والتدابير المتخذة في هذا الصدد قد أدت إلى تخفيض عدد من يعيشون في فقر مدقع بنسبة ٤ في المائة تقريبا خلال السنوات العشر الماضية، على الرغم من أن نسبة ٣٨ في المائة من السكان لا تزال تعيش دون خط الفقر. وتوجد حاليا برامج مختلفة لمساعدة الفقراء، ولقد خُصص ما يزيد عن نسبة ٧٠ في المائة من ميزانية التنمية من أجل المناطق الريفية، حيث يعيش معظم الفقراء. ولقد اضطُلع ببرنامج للتمويل المحلي بهدف تشجيع تنفيذ المشاريع الإنمائية على الصعيد المحلي، وثمة جهود قائمة في الوقت الراهن لاستحداث هياكل أساسية ريفية بكافة أنحاء البلد.

٦٨ - وحكومة نيبال قد اتخذت التدابير اللازمة لكفالة التعليم بالمجان حتى المستوى الثانوي، كما أن الطلبة من الفئات المحرومة تتلقى منحا دراسية. وثمة إنشاء لمستوصفات صحية بالبلد كله، كما أن حملات التطعيم ماضية دون توقف. والهدف المتمثل في ضمان الوصول إلى مياه الشرب قد يمكن تحقيقه على النحو المتوخى في الأهدجاف الواردة في إعلان الألفية.

٦٩ - وفي الوقت الذي بدأت فيه شتى الإصلاحات في الإتيان بنتائجها، يلاحظ أن التمرد الماويّ قد شلّ من حركة البلد، بل أوضاع بعض المكاسب المتحققة. والماويّون، الذين يتطلعون إلى إلغاء الملكية الدستورية واستبدالها بنظام حكم دكتاتوري، قد بثوا الإرهاب في المناطق الريفية، كما حطّموا المدارس والجسور والطرق والمساكن. وبغية مكافحة هؤلاء العصاة وتعجيل التنمية، تحتاج نيبال إلى دعم المجتمع الدولي، وخاصة من أجل تجهيز قواتها الأمنية وتنمية المناطق التي يقوم فيها الماويّون بممارسة أنشطتهم.

٧٠ - وثمة ترحيب بالتزام الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بزيادة المعونة الإنمائية الرسمية. ومن الواجب أيضا، أن يُعزَّز التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعد الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية. والاقتراح المتعلق بإنشاء صندوق عالمي للتضامن من أجل القضاء على الفقر يشكّل مبادرة لها قيمتها؛ وعلى جميع البلدان، وخاصة أغناها، أن تسهم بسخاء في هذا الصندوق، الذي ينبغي استخدامه لمساعدة البلدان على الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية.

٧١ - **السيد يحيى** (إسرائيل): قال إنه يرحب بتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) (A/57/211). ومن الجدير بالتأييد، الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بوصفها مبادرة أفريقية. وحكومة إسرائيل مستعدة لتقديم المساعدة لهذه المبادرة في مجالات من قبيل التدريب وإيفاد الخبراء وتنظيم الدورات الدراسية والتعاون مع الدول ذات الصلة.

٧٢ - وظاهرة الفقر المدقع في العالم الثالث وفي مناطق أخرى لم يعد من الجائز أن تكون موضع تجاهل من قبل البلدان الصناعية. والفقر يمثل ظاهرة اجتماعية - اقتصادية متعددة الأبعاد، وهو انتهاك صارخ لحقوق الإنسان الإنسانية. واستمرار وجود الفقر ليس ضارا للأفراد والأسر فحسب بل أنه ضار أيضا بمجتمعاتها على الصعيدين المحلي والوطني وبالعالم عموما. والفقر ييسر من استغلال العمالة الرخيصة، مما يعوق استعمال التكنولوجيا؛ وهو يسبب تنقلات السكان، التي تفضي إلى تغييرات ديمغرافية وثقافية، مما قد يؤدي إلى ظهور حركات إرهابية محلية تعمد إلى استغلال ما يكتنف ذوي الحاجة من ظلم ويأس وإقناعم باعتناق مبادئهم.

٧٣ - وعلى البلدان النامية أن تستحدث استراتيجية من شأنها أن تحدد أهدافا واضحة للمساعدة في القضاء على الفقر. ومحاربة هذه البليّة تتطلب استثمارات طويلة الأجل في نواح عديدة. ومن ثم، فإنه يتعين على البلدان أن تولي أعلى أولوياتها للقضاء على الفقر وأن تظل صامدة في متابعة هذا الهدف. وحالات التوتر والحرمان التي تصاحب الفقر المدقع تسبب تفكك الأسر.

٧٤ - والطريق المؤدي إلى تخفيف حدة الفقر يتمثل في تعزيز المجتمع الدولي، من خلال تمكين المواطنين وتنمية المنظمات الاجتماعية والمحلية. وينبغي أن يبذل كل جهد ممكن من أجل استحداث الجديد من الشراكات وشبكات المنظمات الطوعية، وتنظيم الموارد المجتمعية، وتشجيع التنمية الاجتماعية - الاقتصادية من خلال موازنة الفعالية والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، وتشجيع الخدمات والبرامج المتعلقة بالاحتياجات والمشاكل الفعلية، وتعزيز تدفقات البياناتالتي من شأنها أن تحسن الوصول للموارد.

٧٥ - وبالإشارة إى البيان الذي أدلى به ممثل لبنان، يلاحظ أن القوات الإسرائيلية قد بارحت لبنان وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). ووفد إسرائيل يأمل في أن تترك القوات الأجنبية الموجودة حاليا بلبنان أرض ذلك البلد، وفي أن يتمكن لبنان من تركيز جهوده على مكافحة الفقر. وهو يأمل أيضا في أن يتحول البلدان في المستقبل إلى جارين صديقين.

٧٦ - **الرئيس:** قال إن اللجنة قد أنهت على هذا النحو مناقشتها العامة بشأن البند ٨٩ من جدول الأعمال.

البند ٩٢ من جدول الأعمال: التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي
(A/57/75-E/2002/57، A/57/343، A/57/444)

تقديم تقارير ومناقشة عامة

٧٧ - **السيد خان** (مدير شعبة دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتنسيق - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قدم تقرير الأمين العام (A/57/75-E/2002/57)، ثم قال إن هذا التقرير قد أعد بناء على مطالبتي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠١. وفي العام الماضي، كانت قد أثيرت القضية المتعلقة بكيفية القيام على أفضل وجه ممكن بتناول استعراضات مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية. ومنذ ذلك الوقت، عُقد عدد من الاجتماعات، في مونتيري وجوهانسبرغ على سبيل المثال. والتقرير قد تجاوز هذه القضية، ومضى إلى تناول تلك الروابط القائمة بين إعلان الألفية والمؤتمرات المعقودة خلال عام ٢٠٠٢. وتتمثل المهمة الرئيسية في السنوات القادمة في ضمان تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية بطريقة متماسكة ومتوازنة وشاملة. وعلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان الفنية ووكالات وبرامج وصناديق الأمم المتحدة أن تنسق أنشطتها، وأن تعيد توجيه مناقشتها من استعراض تدابير المتابعة إلى تنفيذها، وأن تركز جهودها على النتائج، لا على السياسات. وفي غالبية الحالات، كانت تتوفر موافقة فعلية على السياسات، كما هو واضح من الالتزامات المعلنة في مونتيري وجوهانسبرغ وكذلك في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.

٧٨ - ومن الواجب أن يُراعى أيضا أن تكفل مشاركة كاملة في عملية متابعة المؤتمرات الرئيسية من جانب أصحاب المصلحة الحقيقيين، أي المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والرأي العام بصفة عامة. ولدى تنفيذ عمليات المتابعة، يجب الإبقاء على نفس المستوى من الطاقة الذي برز في اجتماعي مونتيري وجوهانسبرغ، بصفة خاصة. ودور الجمعية العامة ينبغي له أن يتضمن وضع اتجاه سياسي شامل لكل من الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة، أما دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيتعين عليه أن يتمثل في كفالة تنسيق أنشطة هيئات الأمم المتحدة وكفالة قيام اللجان الفنية بتنظيم جهودها بهدف تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية على نحو متماسك. ومن الحريّ بتلك الهيئات أن تتّبع نهجا متكاملا إزاء المؤتمرات الرئيسية مع تجنب ازدواج الأنشطة، كما أن من الجدير بها أن تظل مضطلعة بالعمل على صعيد الخبراء. والأمانة مصممة، من جانبها، على تزويد اللجنة بأي دعم تحتاج إليه كيما تعيد توجيه أعمالها في هذا المنحى.

٧٩ - **السيد فالينيلا** (فنزويلا): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إنه يود أن يؤكد من جديد تلك الالتزامات والتحديات المتصلة بالتنمية والواردة في الوثائق المنبثقة عن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وثمة ضرورة لتعزيز دور الجمعية العامة بوصفها الآلية الحكومية الدولية المؤهلة، أكثر من أي آلية أخرى، لصوغ سياسات في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، مما يتضمن المتابعة المنسقة والمتكاملة للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة. ومن الواجب على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقوم، من جانبه، بمواصلة تشجيع المتابعة المنسقة للإعلانات المعتمدة بالمؤتمرات ومؤتمرات القمة، فهي تسهم في تهيئة إطار متكامل لتنفيذ الأهداف الإنمائية المحددة على الصعيد الدولي. وكل من المؤتمرات أو مؤتمرات القمة يتميز بموضوع بعينه وبعمليات متابعة خاصة به، وينبغي تحديد العناصر المتماثلة من أجل الربط بين التزامات شتى المؤتمرات، وذلك بهدف تيسير إجراء استعراض

لتنفيذ تلك الالتزامات، وخاصة على الصعيدين المالي والتقني. وقد يُضطلع بالتنفيذ المتكامل فيما يتعلق بالقضايا المشتركة بين القطاعات على الصعيد الحكومي الدولي. ومن المتعين، علاوة على ذلك، أن يُكفل، على مستوى المؤسسات، تخصيص أكثر سلامة للموارد، مع القيام، في نفس الوقت، بمراعاة مبادئ الاستقلال والحيْدة وعدم الانتقائية.

٨٠ - وكيما تصبح الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية فيما يتصل ببلوغ الأهداف الإنمائية المحددة على الصعيد الدولي، ينبغي تعزيز تماسك وتكامل وتناسق أعمال الجمعية العامة في جلساتها العامة واللجنتين الثانية والثالثة. والجمعية العامة بحاجة أيضا إلى ضمان مزيد من التضامن فيما بين مختلف الوكالات المتخصصة التابعة للمنظومة، وكذلك فيما بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، بهدف الاضطلاع على جميع الأصعدة بتنفيذ النصوص المعتمدة بالمؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة، إلى جانب إحراز التقدم نحو أهداف النمو الاقتصادي المستدام والقضاء على الفقر والتنمية المستمرة. ومن ثم، فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين تقترح تشكيل فريق عامل مخصص مفتوح باب العضوية تحت رعاية رئيس الجمعية العامة، مع قيام هذا الفريق بالعمل بأسرع ما يمكن.

٨١ - **السيدة ليج** (الدانمرك): تحدثت باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه بشرق ووسط أوروبا، فقالت إن إضفاء التماسك على عمليات متابعة المؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة، في نطاق إطار مشترك، من أهم التحديات التي تواجه منظومة الأمم المتحدة. وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، يُعتبر إعلان الألفية بمثابة الإطار السياسي الأكثر شمولا فيما يتعلق بأعمال الأمم المتحدة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. ولقد كان نقطة البداية بالنسبة للمتابعة الكاملة لجميع المؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة، كما أنه كان وسيلة للمضي قدما بناء على الروابط القائمة بينها. والأهداف الإنمائية للألفية محددة وقابلة للقياس. ومن الواجب على أي نهج منسق أن يركز على بلوغ هذه الأهداف باعتباره المبدأ التنظيمي لأعمال الجمعية العامة في ميدان التنمية. ومن الجدير بالأمم المتحدة أن تشغل مكانة الصدارة لدى تنفيذ البرنامج الوارد في الإعلان.

٨٢ - وثمة أهمية لتحسين استخدام آليات منظومة الأمم المتحدة على صعيد البيئة. وعند استخدام الهياكل والمؤسسات القائمة، ينبغي بذل الجهد اللازم من أجل تحاشي ازدواجية الأعمال، وأيضا من أجل التركيز على التنفيذ الفعلي في الميدان. والاتحاد الأوروبي مستعد، في هذا السياق، لتأييد اقتراح تشكيل فريق عامل مخصص مفتوح باب العضوية مع تكليفه بولاية واضحة ذات إطار زمني محدد، وذلك للقيام، في سياق إعلان الألفية، ببحث الطرق التي يمكن بها لأعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان الفنية أ، تسهم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٨٣ - ومن شأن تعزيز الأمم المتحدة أن يعزز أيضا النظام الدولي. وينبغي لإجراءات متابعة المؤتمرات أن تستخدم في سياق من المشاركة، مما يتضمن مشاركة أصحاب المصلحة أيضا، وخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وهناك أهمية أيضا للقيام، قدر الإمكان، بإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص وسائر أصحاب المصلحة. والتنفيذ على الصعيد الميداني يشكل تحديا هائلا، كما أن بلوغ أهداف عام ٢٠١٥ يتضمن الاستناد إلى موارد كافة الشركاء الإنمائيين من القطاعين العام والخاص على جميع الأصعدة. ويجب أن تُستخدم طرائق جديدة لتشجيع مشاركة أصحاب المصلحة. ومن شأن نجاح متابعة المؤتمرات أ، يتوقف على المنجزات الحقيقية لدى البلدان. والمسؤولية الأساسية، التي تتعلق بالتنمية المستدامة والقضاء على الفقر،

تقع على عاتق كل بلد. وينبغي بالتالي ضمان التماسك السياسي ودعم جهود البلدان في مجال التنفيذ بناء على أطر إنمائية تابعة للبلدان.

٨٤ - **السيد رمضان** (لبنان): تحدث، من منطلق ممارسة حق الرد على البيان الذي أدلى به وفد إسرائيل، فقال إن العدوان الإسرائيلي ضد لبنان مستمر وقائم، وهو يؤدي، بشكل كبير، إلى إعاقة جهوده الإنمائية ومحاربته للفقر. واعتداءات إسرائيل المتكررة في التسعينات وحملاتها العسكرية الهادفة إلى تحطيم هياكل لبنان الأساسية، التي أعيد بناؤها بتكلفة باهظة، تشكل محاولة لشل التنمية في هذا البلد. والسلطات الإسرائيلية تهدد لبنان بالوسائل العسكرية كيما تمنعه من استخدام موارده المائية، كما أنها تحاول تقويض جهود الحكومة الرامية إلى حماية سكان جنوب لبنان. والوفد الإسرائيلي قد تعرض لذكر التواجد السوري في لبنان، وهذا التواجد قائم وفق الاتفاقات المبرمة بين سوريا ولبنان، وهو يتعلق بهما وحدهما.

٨٥ - **السيد يحيى** (إسرائيل): تحدث من منطلق ممارسة الحق في الرد، فقال إن إسرائيل ترجو الرخاء للبنان، وأشار إلى أن القوات الإسرائيلية قد بارحت هذا البلد.

٨٦ - **السيد رمضان** (لبنان): تحدث في سياق ممارسة حق الرد، فلفت الانتباه إلى مسألة الألغام التي بثتها قوات الاحتلال الإسرائيلية، التي تعرقل التنمية في لبنان، وخاصة استغلال الأرض الصالحة للزراعة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.